تقرير ارتيادي
(استراتيجي)
سنوي يصدر عن

مجلة البيان

مستقبل الأمة
وصراع الاستراتيجيات

الراعي الرسمي

فندق نوازي الروضة
Nawazi Al Rawdha Hotel
المفهوم الجديد لفنادق الحرم
The New Concept of Haram Hotels
Tel:+966 2 5661222
Fax: +966 2 5541031
نوازي للفندقة والاستثمار
Nawazi For Hotels & Investment

الإصدار السادس
١٤٣٠ هـ

مستقبل الأمة وصراع الاستراتيجيات

الفهرس

اسم الدراسة	الباحث	الصفحة
المقدمة		٥
الفهرس		٩
الباب الأول: النظرية والفكر		١١
قراءة في كتب السياسة الشرعية بين القديم والحديث	الشيخ/محمد شاكر الشريف	١٣
تهيئة الشعوب للاستعباد في عصر العولمة	أ.محمد مبروك	٣٧
تطورات علم الجغرافيا السياسية.. وأثرها في فهم التفاعلات الدولية الراهنة	أ. حسن الرشيدي	٥٧
الباب الثاني: ملف التقرير		٧٣
الأمن في الحوض الخليجي	د. سامي الدلال	٧٥
المدارس الأجنبية في الخليج (البحرين أنموذجًا)	د. عبد العزيز بن أحمد البداح	٩٧
العلاقات الخليجية الإيرانية	د. ضيف الله الضعيان	١١٧
التقارير الدولية عن المرأة السعودية	د. فؤاد عبد الكريم	١٣٧
الأقليات الدينية في الخليج العربي	أ. أحمد فهمي	١٥٩
الباب الثالث: العمل الإسلامي		١٨١
الاحتجاج السياسي المعاصر وضوابطه في الفقه الإسلامي	أ. عصام زيدان	١٨٣
المسلمون واستثمار الإنترنت	أ. وسام فؤاد	٢٠٧
الباب الرابع: العالم الإسلامي		٢٢٥
موقع المقاومة العراقية في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة	د. خالد المعيني	٢٢٧
أبعاد أزمة دارفور ومآلاتها.. رؤية استراتيجية	أ. د. حمدي عبد الرحمن	٢٤٧
أهل السنة في لبنان	أ. علي حسين باكير	٢٦٩
كشمير.. والمتغيرات الإقليمية والدولية	أ. محمد عادل	٢٨٩
أزمة الجنوب.. القديم الجديد في تقسيم اليمن	أ. أنور قاسم الخضري	٣١٣
الباب الخامس: العلاقات الدولية		٣٣٥
مستقبل العلاقات الأوروبية الأمريكية وأثرها في العالم الإسلامي	أ. د. عدنان الهياجنة	٣٣٧
مستقبل النظام الدولي في ضوء أزمة أوسيتيا	د. نورهان الشيخ	٣٥٣
الباب السادس: قضايا اقتصادية		٣٧٣
الأزمة المالية العالمية المعاصرة والنظام الإسلامي البديل	أ. د. رفعت العوضي	٣٧٥
العملة الخليجية الموحدة.. احتمالات النجاح وتداعيات التطبيق	د. رجا البقمي	٣٩٥
مشكلة الغذاء وتأثيرها استراتيجيًّا على العالم الإسلامي	أ . عبد الحافظ الصاوي	٤١٥
الثروة النفطية العراقية في السياسة الأمريكية	د. حسين الرشيد	٤٣٩
الباب السابع: مشاريع ارتيادية		٤٦٣
مقترح فكرة تأسيس معهد دراسات بيت المقدس في إحدى البلاد العربية أو الإسلامية	أ. د. عبد الفتاح محمد العويسي	٤٦٥

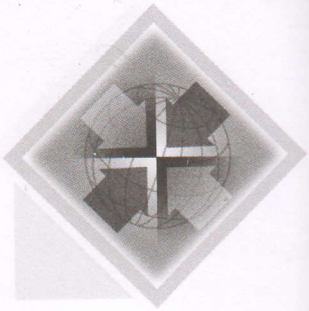

مستقبل النظام الدولي في ضوء أزمة أوسيتيا الجنوبية

د. نورهان الشيخ

أستاذ مساعد العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

ملخص الدراسة

مثلت أزمة أوسيتيا الجنوبية وتفاعلات الأطراف الدولية والإقليمية المختلفة في إطارها ترجمةً واضحة لمقولات المدرسة الواقعية، واهتمامها المبالَغ فيه بمفهوم القوة، وهي النظرية التي أحيتها السياسة الأمريكية في فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وازدادت بعد أحداث ١١ سبتمبر، والاحتلال الأمريكي لأفغانستان والعراق.

إن المتتبع لنمط توزيع القوة في النظام الدولي يلحظ مروره بمراحل عدة، تغير خلالها هيكل النظام والقوى الفاعلة فيه، فما بين حقبة من سيطرة الإمبراطورية العثمانية الإسلامية إلى حقبة تميزت بسيطرة أوروبية واضحة في إطار نظام دولي متعدد القوى، ثم تراجع الهيمنة الأوروبية، وتبلور نظام ثنائي القطبية بعد الحرب العالمية الثانية، حتى مطلع التسعينيات وانتهاء الحرب الباردة بين القوتين العظميين، وانهيار الاتحاد السوفييتي لينتهي الأمر بالتحول إلى نظام عالمي جديد أحادي القطبية.

وبدا واضحًا في ظل هذا النظام اختفاء التناقض الأيديولوجي، وتطوير مظلة من التفاهم الاستراتيجي بين القوى الكبرى فيما تراجع دور الأمم المتحدة كفاعل مستقل في القضايا الدولية والإقليمية، وبرز الدين كأحد عوامل الصراع الدولي، وعاد الاستعمار في صورته التقليدية، وتسارعت سباقات التسلح على المستويين الإقليمي والدولي.

ومع تنامي القدرات العسكرية لروسيا والصين، ترسخ الاعتقاد بأن التفوق النووي الأمريكي سوف يتراجع بوضوح خلال العقدين القادمين، الأمر الذي سيؤثر حتمًا على ميزان القوى العالمي، ويضع قيودًا تحد من قدرة الولايات المتحدة على فرض إرادتها على الصعيد الدولي.

وجاءت المواجهة الروسية الجورجية الأخيرة لتمثل نقطة تحول مفصلية وكاشفة في النظام الدولي وعلاقات القوى فيه؛ لما لها من دلالاتها السياسية، لاسيما فيما يتعلق بمستقبل النظام الدولي والقوى الفاعلة فيه.

فقد جاء السلوك الروسي حاسمًا دبلوماسيًّا وعسكريًّا على نحوٍ لم تتوقعه القيادة الجورجية، وحقق المصالح والأهداف التي حددتها القيادة الروسية، وفي مقدمتها تأكيد وضع روسيا كقوة كبرى قادرة على الدفاع عن مصالحها.

وأكدت هذه المواجهة أن روسيا قد عادت من جديد إلى مصافّ القوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي، وبدأت تظهر إرهاصات توازن جديد للقوى في إطار نظام دولي تعددي؛ حيث تتراجع الهيمنة الأمريكية، وتلعب روسيا وربما الصين وعدد من الدول الأوروبية دورًا مهمًّا وفعالاً في الشئون الدولية والإقليمية.

مستقبل النظام الدولي في ضوء أزمة أوسيتيا الجنوبية

د. نورهان الشيخ
أستاذ مساعد العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

مقدمة:

تتفق أدبيات العلاقات الدولية على تعريف النظام الدولي بأنه ذلك الترتيب البنيوي للفاعلين الدوليين المتمثلين في الدول بالأساس، وفقًا لقدراتهم المختلفة (الاقتصادية، والعسكرية والسياسية، والجغرافية والديموجرافية، والثقافية)، ويحكم العلاقات والتفاعلات فيما بينهم مجموعة من القواعد القانونية والأعراف التي تم الاتفاق عليها، واستقر العمل بها.

ورغم تعدد النظريات والمقاربات التي حاولت فهم وتحليل النظام الدولي والتفاعلات فيما بين الفاعلين الرئيسيين فيه، فإن السياسة الأمريكية في فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي مطلع التسعينيات من القرن الماضي أدت إلى إحياء النظرية الواقعية في دراسة العلاقات الدولية بقوة. فقد ظهرت مجموع من الأدبيات التي أعادت طرح النظرية الواقعية ومقولاتها الأساسية، لاسيما في تفسير السياسة الخارجية الأمريكية، ودورها على الصعيد الدولي. وقد ازداد هذا التوجه بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وتدخّل الولايات المتحدة عسكريًا في أفغانستان ثم احتلالها للعراق.[1]

(١) W. David Clinton (ed.), The Realist tradition and Contemporary International Relations, (Baton Rouge: Louisiana State University Press), 2007.
Michael C. Williams, The Realist Tradition and the Limits of International Relations, (Cambridge: Cambridge University Press) 2005.
Jack Donnelly, Realism and international relations, (Cambridge: Cambridge University Press), 2000.
Condoleezza Rice, Rethinking the National Interest: American Realism for a New World, Foreign Affairs, vol. 87, no. 4, July/August 2008.
Ethan B. Kapstein and Michael Mastanduno (eds.), Unipolar Politics: Realism and State Strategies after the Cold War, (New York: Columbia University Press), 1999.
John A. Vasquez, The Power of Power Politics : From Classical Realism to Neotraditionalism, (Cambridge: Cambridge University Press), 1998.
Diana Schaub, Machiavelli>s realism, The National Interest, no. 53, Fall 1998.
Benjamin Frankel (ed.), Realism: Restatements and Renewal, (Portland: Frank Cass), 1997.
Michael W. Doyle, Ways of War and Peace: Realism, Liberalism, and Socialism, (New York: W. W. Norton), 1997.
Roger D. Spegele, Political Realism in International Theory, (Cambridge: Cambridge University Press, 1996.
Benjamin Frankel (ed.), Roots of Realism, (London: Frank Cass), 1996.
Charles W. Kegley, Jr. (ed.), Controversies in International Relations Theory : Realism and the Neoliberal Challenge (New York: St. Martin's Press), 1995.
Dan Reiter, Learning, Realism, and Alliances: The Weight of the Shadow of the Past, World Politics, vol. 46, no. 4, July 1994.

وترجع النظرية الواقعية بجذورها إلى كتاب ثوسيددس في القرن الرابع قبل الميلاد عن الحرب بين آثينا وإسبرطة، وتوازن القوى وتأثيره على العلاقات فيما بينهما، ومقولته الشهيرة في هذا الإطار: «القوي يفعل ما تتيحه له قوته، والضعيف يقبل ما يجب أن يقبله». كما يعتبر كتاب ميكافيللي «الأمير» في مطلع القرن السادس عشر، وفصله بين السياسة من ناحية والأخلاق والدين من ناحية أخرى، رافدًا فكريًّا أساسيًّا للمدرسة الواقعية. أما على الصعيد الممارسة السياسية فقد كان بسمارك، مؤسس دولة الوحدة الألمانية والمستشار الألماني (١٨٦٢ - ١٨٩٠م)، أول من طرح مفهوم Real Politik من خلال سياساته وسلسلة الأحلاف البسماركية التي دشنها خلال سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر.

وقد تطورت النظرية الواقعية، وسيطرت على دراسة وتحليل العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكان ذلك بفضل إسهامات مجموعة من المفكرين الأوروبيين كان في مقدمتهم Edward Hallett Carr الذي انتقد التيار المثالي في دراسة العلاقات الدولية، وتركيزه على القانون الدولي، والأخلاقيات، والمنظمات الدولية.(٢) كذلك Hans Morgenthau ، وكتابه «Politics Among Nations» عام ١٩٤٨م، والذي أرسى فيه مفاهيم ومقولات المدرسة الواقعية، ويعتبر التأصيل الأول الحقيقي لها.(٣) أيضًا كتابات المفكر الفرنسي Raymond Aron الذي رأى أن الصراع من أجل القوة هو السمة المميزة للنظام الدولي، وأكد على شرعية هذا الاستخدام في ظل غياب السلطة المحتكرة للاستخدام الشرعي للقوة في النظام الدولي، كما طرحها ماكس فيبر على صعيد الدولة.(٤)

وتتمثل المقولات الأساسية للنظرية الواقعية فيما يلي:

١- أن السياسة الدولية هي صراع من أجل القوة، فيما اصطلح على تسميته Power Politics. ويتضمن ذلك الحفاظ على قوة الدولة القائمة، والسعي لتعظيم هذه القوة وزيادتها. ولا شك أن التنافس بين الدول لزيادة قوتها يجعل منهم أعداء محتملين، إن لم يكونوا فعليين. كما يتضمن ذلك استخدام قوة الدولة وتوظيفها للتأثير على فاعلين آخرين، ودفعهم إلى تبني موقف أو سلوك ما أو الامتناع عن فعلٍ ما.

٢- أن العلاقات بين الدول يحكمها توازنات القوى القائمة بينها. ومستوى قوة الدولة يتحدد بمستوى القدرات التي تتمتع بها (عسكرية، اقتصادية، سياسية، جغرافية، وديموجرافية). وتُقاس قوة الدولة بمجمل هذه القدرات، وتظل العبرة بالرغبة أو الإرادة السياسية في استخدامها وتوظيفها. ويرى مفكرو النظرية الواقعية أن الدولة يجب أن تكون هجومية، وأن توسعها الخارجي لا يجب أن يوقفه سوى التوازنات مع القوى الأخرى في النظام الدولي. وربما الحرب الاستباقية أو الوقائية الأمريكية ترجمة واضحة لهذه المقولة.

٣- أن النظام الدولي نظام فوضوي؛ حيث لا توجد سلطة عليا تضبط حركة الدول والتفاعلات فيما بينها.

٤- أن الدول هي الفاعل الأساسي في النظام الدولي؛ حيث تميل النظرية الواقعية إلى التقليل من أهمية الفاعلين الآخرين، لاسيما المنظمات الدولية والإقليمية.

Robert Jervis, Hans Morgenthau, Realism, and the Study of International Politics, Social Research, vol. 61, no.4, Winter 1994.

John P. McCormick, Addressing the Political Exception: Machiavelli>s «Accidents» and the Mixed Regime, American Political Science Review, vol. 87, no. 4, December 1993.

Roland S. Homet, Jr., The New Realism: A Fresh Beginning In U.S.-Soviet Relations, (New York: Harper Collins), 1990.

(٢) E. H. Carr, The Twenty-Years Crisis, 1919 :1939-An Introduction to the Study of International Relations, (London: Macmillan), 1939.

(٣) Hans J. Morgenthau, Politics Among Nations, (New York: Knopf) 1948.

(٤) Raymond Aron, What Is a Theory of International Relations?, Journal of International Affairs, vol. xxi, no.2, 1967

٥- أن كل دولة فاعل رشيد Rational ؛ حيث تحكم السياسات التي تتبعها سعيها لتحقيق مصالحها الوطنية. وأن الهدف الأساسي لأي دولة هو تحقيق أمنها. فالسياسة لا تحددها الأخلاق وإنما المصلحة، وأنه لا يوجد عداء دائم ولا صداقة دائمة، وإنما مصلحة دائمة.

٦- أن التناقض في المصالح بين الدول أمر لا مفر منه، ومن ثم فإن النزاع بينها أيضًا لا مفر منه. وأنه لا وجود لانسجام دائم في المصالح كما يدّعي المثاليون، وتؤكد التجارب التاريخية ذلك. وإنما قد يحدث تلاقٍ للمصالح في مرحلة ما، الأمر الذي يؤدي إلى قيام تحالفات بين الدول، واستمرار هذا التحالف رهن باستمرار الانسجام في المصالح.

ومن الواضح اهتمام المدرسة الواقعية المبالَغ فيه بمفهوم القوة، والاعتماد عليه كمتغير واحد في تفسير العلاقات الدولية. فهي تقدم تفسير شبه أحادي الأبعاد للعلاقات الدولية، وتهمل متغيرات أخرى، منها صانع القرار وإدراكه، وبيئته النفسية وغيرها من العوامل.

وقد مثلت أزمة أوسيتيا الجنوبية وتفاعلات الأطراف الدولية والإقليمية المختلفة في إطارها ترجمة واضحة لمقولات المدرسة الواقعية.

وتسعى هذه الدراسة إلى فهم وتحليل تأثير أزمة أوسيتيا الجنوبية على النظام الدولي ومستقبله، وذلك في ضوء المفاهيم الثلاثة التي طرحتها المدرسة الواقعية، على النحو السابق بيانه تفصيلاً، وهي: القوة، وتوازن القوى، والمصلحة الوطنية. ويتضمن ذلك ثلاثة محاور أساسية:

أولاً: تطور النظام الدولي مع التركيز على واقع النظام الدولي الحالي.

ثانيًا: أزمة أوسيتيا الجنوبية في ضوء أهمية منطقة القوقاز، ومصالح القوى الكبرى بها.

ثالثًا: مستقبل النظام الدولي في ضوء أزمة أوسيتيا الجنوبية.

أولاً: تطور النظام الدولي:

إن تتبع نمط توزيع القوة في النظام الدولي يُظهر مروره بمراحل عدة، تغير خلالها هيكل النظام والقوى الفاعلة فيه. فعقب حقبة من سيطرة الإمبراطورية العثمانية الإسلامية، التي وصلت حدودها وسط أوروبا، على السياسة الدولية خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلادي؛ كان صلح وستفاليا عام ١٦٤٨م إيذانًا ببدء حقبة جديدة تميزت بسيطرة أوروبية واضحة في إطار نظام دولي متعدد القوى، لعبت فيه فرنسا دورًا محوريًّا خلال القرن الثامن عشر، وحتى مؤتمر فيينا عام ١٨١٥م. فقد أدت تسويات فيينا إلى تحجيم فرنسا في مقابل صعود دور القوى الأوروبية الأخرى: بريطانيا والنمسا، وروسيا وبروسيا. بل إن الأخيرة اكتسبت دورًا مهيمنًا في السياسة الدولية بعد نجاح قائدها بسمارك في توحيد الممالك الألمانية تحت لوائها، وإعلان قيام ألمانيا الموحدة في عام ١٨٧١م.(٥)

كان صلح وستفاليا عام ١٦٤٨ إيذانًا ببدء حقبة جديدة تميزت بسيطرة أوروبية واضحة في إطار نظام دولي متعدد القوى.

ورغم استمرار النظام الدولي متعدد القوى خلال النصف الأول من القرن العشرين إلا إن هذه الهيمنة الأوروبية على الشئون الدولية تراجعت نسبيًّا مع صعود دور كل من اليابان والولايات المتحدة، وبروزهما كقوتين فاعلتين في النظام الدولي، وهو الأمر الذي تأكد خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية.(٦)

ولقد أدى مسار الحرب العالمية الثانية وتداعياتها إلى خروج ألمانيا واليابان وإيطاليا من حلبة التنافس الدولي، وتبلور نظام ثنائي القطبية برز فيه الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة كقوتين قائدتين وقابضتين على

(٥) لمزيد من التفاصيل انظر:

J.A.R. Marriott, A History of Europe, from 1815 to 1939, London: Methuen, 1963

(٦) لمزيد من التفاصيل انظر:

Jerome Blum, Rondo Cameron, and Thomas G. Barnes, The European World, (Boston: Little, Brown and Company), 1966

مقاليد هذا النظام، في إطار تناقض أيديولوجي حادّ بينهما، وتنافس استراتيجي، وسباق تسلح نووي وتقليدي فيما عُرف بالحرب الباردة. وخلال تلك الفترة انقسمت أوروبا إلى معسكرين أساسيين: الأول شرقي اشتراكي يقوده الاتحاد السوفييتي، والثاني غربي رأسمالي تقوده الولايات المتحدة، هذا إلى جانب الجمع الأكبر من الدول النامية الصغيرة والمتوسطة التي انضم معظمها إلى حركة عدم الانحياز، التي تأسست في الخمسينيات من القرن الماضي، وإن تأرجحت سياساتها وتحالفاتها الفعلية ما بين المعسكرين.(٧)

ومنذ مطلع التسعينيات تضافرت عوامل عدة أدت إلى انتهاء الحرب الباردة بين القوتين العظميين، الأمر الذي دفع الكثيرين إلى الاعتقاد بميلاد نظام عالمي جديد. ففي أغسطس ١٩٨٩م بدأ سقوط النظم الشيوعية في دول أوروبا الشرقية الواحد تلو الآخر. وفي عام ١٩٩٠م أُعيد توحيد الألمانيتين بمقتضى اتفاقية موسكو في سبتمبر، ثم إعلان نيويورك في أكتوبر. وفي ١٩ نوفمبر من نفس العام وقّع أعضاء حلفي وارسو والأطلنطي معاهدة خفض الأسلحة التقليدية في أوروبا (CFE)، والتي اعتُبرت آنذاك شهادة وفاة الحرب الباردة.

كما شهدت القضايا الإقليمية تعاونًا غير مسبوق بين القوتين العظميين، لاسيما في أزمة الخليج الثانية التي تفجرت باجتياح العراق للكويت في مطلع أغسطس ١٩٩٠م. وساد الاعتقاد، خطأً، بأن الأمم المتحدة أصبحت تلعب دورًا فاعلاً ومؤثرًا في القضايا الدولية. ثم جاء انهيار الاتحاد السوفييتي في ديسمبر ١٩٩١م ليكلل كل هذه التطورات، وليدعم الاعتقاد بالتحول إلى نظام عالمي جديد.

وقد اختلف محللو العلاقات الدولية حول طبيعة هذا النظام. فالبعض أفرط في التفاؤل، واعتبره مولد نظام متعدد القوى أكثر ديمقراطية وتمسكًا بمبادئ العدالة والقانون الدولي، وتسوده قيم الليبرالية السياسية والاقتصادية، وتساعد ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في التقريب بين أرجائه، وتجاوز الحدود الجغرافية والثقافية بين الأمم والشعوب ليصير الحوار هو الآلية الأساسية للتفاعل بين حضاراته، في إطار ما اصطُلح على تسميته بالعولمة. والبعض الآخر كان أكثر واقعية؛ حيث رأى أن النظام العالمي الجديد يتجه نحو أحادية قطبية طاغية، وأن صدام الحضارات أمرٌ لا مفر منه.(٨)

منذ مطلع التسعينيات تضافرت عوامل عدة أدت إلى انتهاء الحرب الباردة بين القوتين العظميين، الأمر الذي دفع الكثيرين إلى الاعتقاد بميلاد نظام عالمي جديد.

والواقع أن هذا الاختلاف كان طبيعيًّا، فكل ما شهدته حقبة التسعينيات ومطلع الألفية الثالثة لم يكن سوى مرحلة انتقالية في النظام العالمي تبلورت ملامحها، ووضحت بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وتأكدت باحتلال الولايات المتحدة للعراق،(٩) وتتمثل أهم هذه الملامح في مجموعة من السمات:

أولها: يتعلق بهيكل النظام الدولي، والذي بدا

(٧) لمزيد من التفاصيل انظر:
Paul Kennedy, The Rise and Fall of the Great Power, (London: Fontana Press, 1989).

(٨) Anne-Marie Slaughter, A New World Order, (Princeton : Princeton University Press), 2004.
Stephen Gill, Power and Resistance in the New World Order, (New York: Palgrave Macmillan), 2003.
Hélio Jaguaribe and Alvaro de Vasconcelos(eds.), The European Union, MERCOSUL, and the New World Order, (London: Cass), 2003.
Gordana Yovanovich (ed.), The New World Order: Corporate Agenda and Parallel Reality, (Montréal : McGill-Queen's University Press), 2003.
Hafeez Malik (ed.), The Roles of the United States, Russia, and China in the New World Order, (New York : St. Martin's), 1997.
K.R. Dark and A.L. Harris, The New World and the New World Order: US Relative Decline, Domestic Instability in the Americas, and the End of the Cold War, (New York: St. Martin's Press), 1996.

(٩) Francis A. Boyle, Destroying World Order : U.S. Imperialism in the Middle East before and After September 11, (Atlanta, GA : Clarity Press), 2004.

الجديد، إلا إن هذا يأتي في إطار توجه عام حاكم لعلاقات البلدين بالولايات المتحدة أكثر ميلاً إلى التعاون والاتفاق منه إلى التناقض والاختلاف. كما أنه عادة ما يأتي دفاعًا عن مصالح مباشرة لهذه الدول اقتصادية كانت أو أمنية.

ثالثها: التراجع الواضح في دور الأمم المتحدة كفاعل مستقل في القضايا الدولية والإقليمية. وقد ارتبط هذا ارتباطًا وثيقًا بالهيمنة الأمريكية، وتجاوز الولايات المتحدة لكل ما قد يعيق تنفيذ مخططاتها وسياساتها، حتى وإن كانت الأمم المتحدة ذاتها التي من المفترض أن تمثل إرادة المجتمع الدولي والشرعية الدولية بمعناهما الواسع. ولعل النموذج الصارخ لذلك هو احتلال الولايات المتحدة للعراق بقرار منفرد أحادي الجانب بعد فشلها في استصدار قرار من مجلس الأمن يتيح لها التدخل العسكري في العراق؛ نتيجة معارضة كل من روسيا وفرنسا والصين لذلك. وبدلاً من أن تنصاع الولايات المتحدة لرأي الأغلبية في مجلس الأمن تجاهلت ذلك تمامًا، وقامت باحتلال العراق بقرار منفرد. صاحَب ذلك انتهاكات صريحة ومعلنة لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني، الأمر الذي مثّل رِدَّة وصدمة لأطروحات حقبة التسعينيات التي سادها التفاؤل بشأن مزيد من الالتزام الدولي بالمواثيق الخاصة بحقوق الإنسان في وقتي السلم والحرب، لاسيما أنها صدرت من الولايات المتحدة التي ارتدت طويلاً عباءة النضال دفاعًا عن حقوق الإنسان.

بدلاً من أن تنصاع الولايات المتحدة لرأي الأغلبية في مجلس الأمن تجاهلت ذلك تمامًا، وقامت باحتلال العراق بقرار منفرد.

رابعها: بروز الدين كأحد عوامل الصراع الدولي بعد غياب دام قرونًا طويلة. فمنذ حرب الثلاثين عامًا والتي بدأت بثورة البروتستانت ضد حاكمهم الكاثوليكي في إحدى الولايات الألمانية، وامتدت لتصبح حربًا دولية بين النمسا وأسبانيا من جانب، وفرنسا والسويد من جانب آخر، وانتهت بصلح وستفاليا عام ١٦٤٨م الذي كان علامة فارقة في تطور العلاقات الدولية. فلم تشهد البشرية منذ ذلك الحين حروبًا أو صراعات ذات أسباب أو صبغة دينية مباشرة. إلا إن وصف الرئيس الأمريكي جورج بوش الاحتلال الأمريكي للعراق على أنها «حرب صليبية جديدة»، وتأكيد وزير خارجيته كولين باول هذا الوصف في مناسبة أخرى، ثم إعلان رئيس الوزراء الإيطالي بيرلسكوني «أنها حرب على الإسلام» الذي لا يلبي - من وجهة نظره- حقوق الإنسان والتعددية والديمقراطية.

كذلك أزمة الرسوم الدنماركية المسيئة للرسول -صلى الله عليه وسلم-، ووصف جورج بوش لمحاولة تفجير طائرات في بريطانيا تم إحباطها في أغسطس ٢٠٠٦م بأنها جزء من الحرب مع «الفاشيين الإسلاميين الذين يستخدمون أي سبيل لتدمير من يحبون الحرية منا، من أجل إيذاء أمتنا». ثم اقتباس بابا الفاتيكان في محاضرة له في سبتمبر من نفس العام بجامعة ريجينسبورج الألمانية لحوارٍ دار في القرن الرابع عشر بين إمبراطور بيزنطي ومثقف فارسي حول دور «نبي الإسلام»، ووصفه للرسول -صلى الله عليه وسلم- فيها بأنه «لم يأت إلا بما هو سيئ وغير إنساني؛ زاعمًا نشر الدين الإسلامي بحد السيف، وأن العقيدة المسيحية تقوم على المنطق، لكن عقيدة الإسلام تقوم على أساس أن إرادة الله لا تخضع للعقل أو المنطق».

مثل هذه التصريحات والمقولات أثارت في كل مرة احتجاجات واسعة في العالم الإسلامي، تضمنت أعمال عنف أعادت للأذهان بعضًا من مشاهد الصراعات والحروب الدينية في أوروبا، وأثارت العديد من التساؤلات حول مدى القدرة على احتواء حالة الغضب في الشارع الإسلامي، وإمكانية تطورها إلى ما هو أعمق وأخطر من الغضب والاستياء الشعبي، لا سيما مع إصرار بعض قيادات الغرب على التعامل مع الإسلام كأيديولوجية وليس كدين سماوي يتبعه ١,٥ مليار شخص في جميع أنحاء العالم.

كما أنها دعمت لدى البعض فكرة الصدام بين الحضارات التي طرحها صموئيل هنتنجتون،[١٠] وأن الإسلام أصبح هو العدو الأول للغرب بعد سقوط الشيوعية، وهزيمتها بانهيار الاتحاد السوفييتي، وأن الصراع في النظام الدولي الحالي والمستقبلي سيكون صراعًا بين الحضارتين الإسلامية والغربية.

خامسها: عودة الاستعمار في صورته التقليدية. فعلى مدى نصف قرن منذ بدء حركات التحرر الوطني مطلع الخمسينيات من القرن العشرين، وحتى الاحتلال الأمريكي للعراق ساد الاعتقاد بأن الاحتلال العسكري المباشر كان مرحلة تاريخية انقضت دون عودة، إلا إن احتلال الولايات المتحدة للعراق عام ٢٠٠٣م بهدف أساسي وهو السيطرة على ثرواته النفطية، وتأمين احتياجاتها من الطاقة، كان إيذانًا بعودة الاستعمار الغربي على نحو سافر، وإن حروب وصراعات المستقبل سوف تتمحور حول إمدادات النفط والغاز، وتتركز حيث مناطق إنتاجهما وتصديرهما.

سادسها: عودة سباقات التسلح على المستويين الإقليمي والدولي، رغم الحديث عن التطور غير المسبوق في محادثات نزع السلاح، والحد من انتشار الأسلحة النووية. فالتفجيرات النووية التي أجرتها الهند، ثم باكستان في أواخر التسعينيات، ثم إعلان كوريا الشمالية عن امتلاكها السلاح النووي، وسعي إيران لامتلاك قدرات نووية قد تؤهلها لامتلاك أسلحة نووية في المستقبل القريب يؤكد الاتجاه نحو عودة سباقات التسلح بصورة واضحة بين القوى الإقليمية الكبرى. بل وأيضًا ولكن على نحو أقل تصعيدًا وأكثر هدوءًا بين القوى الدولية الكبرى.

ولعل الاتفاقات التي أبرمتها الولايات المتحدة في ٨ يوليو و١٤ أغسطس ٢٠٠٨م مع كل من التشيك وبولندا بشأن إقامة الدرع المضاد للصواريخ، ورد فعل روسيا الاتحادية على ذلك، وتطويرها التكنولوجيا العسكرية القادرة على تفريغ المشروع الأمريكي من جدواه؛ حيث تمكنت روسيا في أبريل ٢٠٠٤م من إطلاق صاروخ توبول-إم (إس إس -١٢م٢) ثم (أر إس ٢٤) متعددة الرءوس في ٢٩ مايو ٢٠٠٧م القادر على اختراق الدرع الأمريكي المزمع إنشاؤه.

على صعيد آخر، تشهد القدرات العسكرية الصينية طفرات ملحوظة، واتجاهًا متزايدًا لتطوير التكنولوجيا العسكرية بالتعاون مع روسيا، وبدرجة أقل إسرائيل التي تعتبر البوابة الخلفية لحصول الصين على التقنية الغربية.

وقد عبر بعض المحللين الأمريكيين عن قلقهم من تنامي القدرات العسكرية لروسيا والصين، وأشار البعض إلى أن التفوق النووي الأمريكي على وجه الخصوص سوف يتراجع بوضوح خلال العقدين القادمين، الأمر الذي سيؤثر حتمًا على ميزان القوى العالمي، ويضع قيودًا على قدرة الولايات المتحدة على فرض إرادتها على الصعيد الدولي.[١١]

ورغم كون المواجهة الروسية الجورجية في أغسطس ٢٠٠٨م أزمة إقليمية، إلا إنها تعتبر نقطة تحول مفصلية وكاشفة في النظام الدولي وعلاقات القوى فيه، ولها دلالاتها السياسية، لاسيما فيما يتعلق بمستقبل النظام الدولي والقوى الفاعلة فيه.

ثانيًا: أزمة أوسيتيا الجنوبية:

أوسيتيا الجنوبية هي جمهورية ذات حكم ذاتي ضمن جمهورية جورجيا، إحدى جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق التي استقلت عنه مع تفككه في عام ١٩٩١م. وتبلغ مساحتها ٣٩٠٠ كم٢ (حوالي ٧,٥ من مساحة جورجيا)، ويقطنها حوالي ٧٠ ألف نسمة معظمهم من الروس. وتقع أوسيتيا الجنوبية في قلب منطقة القوقاز

(١٠) Samuel P. Huntington, The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order, (London : Free, 2002).

(١١) Bradley A. Thayer and Thomas M. Skypek, Russia Goes Ballistic, The National Interest, no. 97, September/October 2008

ذات الأهمية الجيواستراتيجية والنفطية المتزايدة.(١٢)

وترجع قضية أوسيتيا الجنوبية بجذورها إلى عام ١٩٨٨م عندما تكونت الجبهة الشعبية لأوسيتيا الجنوبية التي أعلنت استقلالها عن جورجيا في ٢٨ نوفمبر ١٩٩١م، وأجرت الاستفتاء الأول على هذا الاستقلال عام ١٩٩٢م لتأكيد الإرادة الشعبية في الاستقلال، الأمر الذي أدى إلى نشوب الصراع المسلح بين القوات الأوسيتية الطامحة في الاستقلال والقوات الجورجية المتمسكة بالإقليم كجزء من جورجيا. ولم تستطع القوات الجورجية إخضاع جمهورية أوسيتيا الجنوبية لسيطرة جورجيا، وظلت تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال أكده الاستفتاء الثاني الذي أُجري عام ٢٠٠٦م، وأيد فيه ٩٩٪ من سكان أوسيتيا الجنوبية الاستقلال عن جورجيا. إلا إن جورجيا رفضت هذا الاستفتاء واجتاحت وادي كودوري الأوسيتي، ثم عادت والتزمت باتفاق وقف إطلاق النار بين الجانبين.(١٣)

في ٢٩ أبريل ٢٠٠٢م أعلنت الولايات المتحدة عن بدء برنامج GTEP لدعم القدرات الجورجية في مواجهة «الإرهاب»، وتضمن ذلك التزويد بالأسلحة والمعدات العسكرية المختلفة، وتدريب الضباط والجنود.

وقد اندلعت الأزمة الأخيرة إثر القصف المفاجئ الذي قامت به جورجيا لأوسيتيا الجنوبية، والذي أدى إلى تدمير شبه كامل لعاصمتها تسخينفالي في ليل الثامن من أغسطس ٢٠٠٨م. ويمكن تفهم هذه الخطوة من جانب الرئيس الجورجي ميخائيل ساكاشفيلي بالنظر إلى عدة اعتبارات:

أولاً: الاعتقاد بأهمية إخضاع أوسيتيا الجنوبية ثم أبخازيا في مرحلة تالية للسيطرة الجورجية بالكامل، وإغلاق ملف القضايا الانفصالية في جورجيا، وإثبات تمتعها بالاستقرار كشرط ضروري لانضمامها إلى حلف شمال الأطلنطي، وذلك قبل إعادة طرح الموضوع في قمة الحلف المقررة في ديسمبر ٢٠٠٨م؛ حيث تمت الإشارة إلى ذلك في قمة الحلف في أبريل ٢٠٠٨م التي ناقشت قبول جورجيا في عضويته. فقد اعترض عدد من الدول الأوروبية، وفي مقدمتهم ألمانيا على انضمام جورجيا للحلف ليس فقط لعدم إثارة غضب روسيا، وإنما لعدم تمتع جورجيا بمقومات الانضمام للحلف، وأهمها التمتع بالاستقرار الداخلي، حتى لا يتورط الحلف حال انضمامها مستقبلاً في صراع داخلي.

ثانيًا: الاعتقاد بأن القدرات العسكرية الجورجية التي تطورت على نحوٍ ملحوظ في السنوات الأخيرة بالتعاون مع الولايات المتحدة وإسرائيل أصبحت كافية لمواجهة القوات الأوسيتية الجنوبية والدعم الروسي لها. ففي ٢٩ أبريل ٢٠٠٢م أعلنت الولايات المتحدة عن بدء برنامج GTEP لدعم القدرات الجورجية في مواجهة «الإرهاب»، وتضمن ذلك التزويد بالأسلحة والمعدات العسكرية المختلفة، وتدريب الضباط والجنود. هذا إلى جانب المناورات المشتركة بين الجانبين، ومنها تلك التي عُقدت قبل القصف الجورجي لأوسيتيا مباشرة؛ حيث بدأت في ١٤ يوليو ٢٠٠٨م لمدة ثلاثة أسابيع، وشارك فيها ١٢٠٠ جندي أمريكي، و٨٠٠ جندي جورجي، انطلاقًا من قاعدة فازيان Vaziani قرب العاصمة الجورجية تبليسي. ولا شك أن وجود القوات الأمريكية في جورجيا على هذا النحو، وكذلك التطمينات التي ربما حصل عليها ساكاشفيلي من وزيرة الخارجية الأمريكية خلال زيارتها لتبليسي في ٩ و١٠ يوليو ٢٠٠٨م، أعطت القيادة الجورجية انطباعًا خاطئًا بأن روسيا لن تتدخل بقوة لدعم أوسيتيا الجنوبية، حرصًا على علاقاتها مع الولايات المتحدة.(١٤)

فقد أخطأ الرئيس الجورجي في تقديره لحجم الدعم

(١٢) .القوقاز إقليم جبلي يقع بين البحر الأسود في الغرب وبحر قزوين في الشرق، وكان يقع بالكامل ضمن الاتحاد السوفييتي، ولكن بعد انهياره تقاسم الإقليم حاليًا أربع دول هي: روسيا، وجورجيا، وأذربيجان، وأرمينيا. والقوقاز هو الاسم الشائع للمصطلح الروسي «القفقاس Кавказ». وهي منطقة غنية بموارد الطاقة، وأهمها النفط والفحم والغاز الطبيعي. بالإضافة إلى المعادن مثل الحديد والمنجنيز والنحاس والرصاص والتنجستن والزنك.

(١٣) Civil Georgia (online magazine). November 13th., 2006

(١٤) Civil Georgia (online magazine). July 14th. 2008

الأمريكي المتوقع، وكذلك، والأهم، رد فعل روسيا ومدى دعمها لأوسيتيا الجنوبية. فقد جاء السلوك الروسي حاسمًا دبلوماسيًّا وعسكريًّا على نحوٍ لم تتوقعه القيادة الجورجية. واستطاعت القوات الروسية إجلاء القوات الجورجية من الأراضي الأوسيتية بل وإقامة منطقة أمنية عازلة حولها داخل الأراضي الجورجية بعمق ١٠ - ١٥ كم.

ورغم أن المحللين الغربيين[١٥]، ووسائل الإعلام الغربية حاولت تصوير الأزمة على أنها اجتياح روسي لجورجيا، فإن واقع تطور الأحداث يشير إلى أن السلوك الروسي كان رد فعل للقصف الجورجي لعاصمة أوسيتيا الجنوبية، والذي اعتبرته روسيا تهديدًا مباشرًا لها ولمصالحها في المنطقة، وذلك بالنظر إلى الاعتبارات التالية:

أولاً: الهوية الروسية لأوسيتيا الجنوبية والروابط الإثنية والعرقية بين روسيا والإقليم، فرغم أن أوسيتيا الجنوبية تعتبر من الناحية القانونية جزءًا من جورجيا التي تضم جمهوريتين أخرتين تتمتعان بحكم ذاتي، وتطمحان إلى الاستقلال وهما أبخازيا وأدجاريا، إلا إنها عمليًّا، ومن الناحية الفعلية تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال، فلها رئيس جمهورية وحكومة وبرلمان وغيرها من المؤسسات السيادية للدولة المستقلة. وهى أكثر ارتباطًا اقتصاديًّا واجتماعيًّا بموسكو منها بتبليسي. فحوالي من ٧٠- ٨٠٪ من سكان أوسيتيا هم من الروس الذين يحملون بطاقات هوية وجوازات سفر روسية، وتعتبر اللغة الروسية لغة رسمية في أوسيتيا الجنوبية إلى جانب اللغة الأوسيتية، كما أنها تستخدم العملة الروسية، الروبل، في تعاملاتها المالية. ويعتبر الإقليم امتدادًا طبيعيًّا لجمهورية أوسيتيا الشمالية الروسية، وكانت الجمهوريتان وحدة واحدة في ظل روسيا القيصرية قبل تقسيمهما إلى جمهوريتين تتبع الشمالية روسيا، وتتبع الجنوبية جورجيا، وذلك في إطار الاتحاد السوفييتي السابق. ومن ثم جاء التدخل الروسي لحماية المواطنين الروس في أوسيتيا الجنوبية انطلاقًا من أن الاعتداء عليهم اعتداء على مواطنين روس.

ثانيًا: اعتبار يتعلق بهيبة الدولة الروسية، ومكانتها إقليميًّا ودوليًّا. فمن المعروف أن أوسيتيا الجنوبية كانت تحت المظلة الأمنية لقوات حفظ السلام الروسية التي دخلت الإقليم بناء على طلب الرئيس الجورجي السابق إدوارد شيفرنادزة في نوفمبر ١٩٩٣م، الذي منح روسيا أيضًا خمس قواعد عسكرية بعد احتدام الصراع في جورجيا وزيادة سيطرة قوات المتمردين. ولم يكن اعتداء جورجيا على أوسيتيا الجنوبية اعتداءً على المواطنين الروس بها فقط، وإنما اعتداء على قوات حفظ السلام الروسية بالإقليم أيضًا. ومن ثم كان رد فعل روسيا دفاعًا عن قواتها وهيبة ومكانة مؤسستها العسكرية، بل وهيبتها كدولة. كما كانت الأزمة فرصة سانحة لتلقين الرئيس الجورجي ميخائيل ساكشفيلي درسًا و«تأديبه» من وجهة النظر الروسية؛ لمعارضته الصريحة والمعلنة لروسيا وتحديه الواضح لها، ولهفه الشديد للانضمام إلى حلف شمال الأطلنطي، والسماح لقوات الحلف التي هي بالأساس قوات أمريكية بأن تقف على الحدود الروسية في استخفاف واضح بروسيا.

ثالثًا: مقتضيات الأمن القومي الروسي في منطقة القوقاز. فأوسيتيا الجنوبية وكذلك أبخازيا هي منطقة ملاصقة لعدد من الجمهوريات الروسية في منطقة القوقاز ذات النزعات الانفصالية والطامحة للاستقلال عن روسيا ذاتها، وفي مقدمتها الشيشان. ورغم نجاح روسيا في تحقيق الاستقرار في تلك المنطقة، إلا إن استمرار هذا الاستقرار مقترن بإحكام النفوذ الروسي فيما وراء الحدود الروسية، لاسيما في جورجيا التي اتهمتها روسيا دومًا بدعم الانفصاليين في الشيشان.

رابعًا: أمن الطاقة بالنسبة لروسيا وضرورة السيطرة على خطوط نقل البترول والغاز من آسيا الوسطى وبحر قزوين عبر الموانئ الجورجية على البحر الأسود إلى أوروبا، وضمان بقائها تحت النفوذ الروسي. فالصراع

(١٥) Charles King. The Five-Day War: Managing Moscow After the Georgia Crisis. Foreign Affairs. vol. 87. no. 6. November/December 2008

الدولي الحالي والمستقبلي هو صراع على مصادر الطاقة، وتحديدًا النفط والغاز الطبيعي. وإزاء النفوذ النفطي المتزايد لروسيا في الأسواق الأوروبية أعلن الاتحاد الأوروبي مرارًا عزمه على تقليص دور شركة «غاز بروم» الروسية في إمداد أوروبا بالغاز من خلال اللجوء إلى مصادر أخرى من آسيا الوسطى والقوقاز وإيران.

وتعتبر أذربيجان أقوى المنافسين لروسيا في هذا الصدد؛ حيث تم إنشاء خط أنابيب الغاز «باكو - تبليسي - جيهان» ليس فقط لنقل الغاز الآذري، ولكن القوقازي والتركماني أيضًا إلى ميناء جيهان التركي عبر الأراضي الجورجية إلى أوروبا. وقد أنشئ هذا الخط بمباركة ودعم أمريكي واضح، ورغم المعارضة الروسية القوية له. وقد تردد أن روسيا قامت بقصفه خلال الأزمة الأخيرة في أوسيتيا، وهو ما نفته روسيا. ولا شك أن روسيا تهدف إلى تأكيد وجودها ونفوذها في المنطقة، وتسعى إلى أن تكون أي مشاريع مستقبلية لنقل الطاقة عبر أراضيها، أو على أقل تقدير بالتنسيق معها. يؤكد هذا أيضًا مجموعة الاتفاقات التي انتهى إليها الرئيس الروسي بوتين خلال زيارته لكل من قازاخستان وتركمانستان في مايو ٢٠٠٧م بشأن التنسيق في مجال نقل نفط الدولتين عبر الأراضي الروسية من خلال مشروعات مشتركة مع روسيا.

في ضوء الاعتبارات السابقة يمكن تفهم السلوك الروسي تجاه القصف الجورجي لأوسيتيا الجنوبية، والذي جاء حاسمًا وفعّالاً ومحققًا للمصالح الروسية والأهداف التي حددتها القيادة الروسية، وفي مقدمتها تأكيد وضع روسيا كقوة كبرى قادرة على الدفاع عن مصالحها. ويمكن أيضًا تفهم اعتراف روسيا باستقلال كلّ من أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا في ٢٦ أغسطس ٢٠٠٨م رغم تباطؤ روسيا وترددها بشأن هذه الخطوة لسنوات طويلة.

فاعتراف روسيا بالجمهوريتين أتاح لروسيا فرصة إقامة قواعد عسكرية، والاحتفاظ بقوات حفظ السلام الروسية فيهما دون الحاجة لموافقة الحكومة الجورجية، وهو الأمر الذي تم بالفعل بمقتضى الاتفاق الذي وقعته روسيا مع أوسيتيا الجنوبية في ٢ سبتمبر ٢٠٠٨م. والذي أصبح نافذًا بعد تصديق البرلمان الروسي (الدوما) على معاهدة الصداقة والتعاون بين روسيا وكل من أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا في ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٨م. يضاف إلى هذا أن اعتراف الولايات المتحدة وعدد كبير من الدول الأوروبية باستقلال كوسوفو أعطى شرعية للموقف الروسي ومثّل سابقة دولية انطلقت منها روسيا في مواجهة الانتقادات الجورجية والأمريكية لاعترافها بأوسيتيا الجنوبية.

كما كانت المبادئ الستة التي تضمنتها خطة السلام التي تم توقيعها بين روسيا وجورجيا، بوساطة الرئيس الفرنسي الذي تترأس بلاده الاتحاد الأوروبي في الثاني عشر من أغسطس ٢٠٠٨م، انعكاسًا واضحًا للشروط التي وضعتها روسيا، وتمسكت بها داخل مجلس الأمن لوقف إطلاق النار حيث شملت: عدم اللجوء إلى استخدام القوة، والإيقاف التام لجميع العمليات العسكرية، وتأمين وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين، وعودة القوات الجورجية إلى مواقع مرابطتها الدائمة، في مقابل خروج القوات الروسية إلى الخط الذي كانت عليه قبل بداية العمليات العسكرية، وبدء مناقشات دولية حول وضع أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا المستقبلي[١٦].

وهو ما يعني أن روسيا، وإن كانت قد أوفت بالتزاماتها؛ حيث انسحبت روسيا بالفعل من المنطقة الأمنية العازلة في الثامن من أكتوبر ٢٠٠٨م، فإنها استطاعت فرض إرادتها ليس فقط على جورجيا، ولكن على الولايات المتحدة حليفها الأساسي التي بدت مكتوفة الأيدي أمام الهيمنة الروسية على إدارة الأزمة. وهو ما يعني أن نظامًا دوليًّا جديدًا في طور التشكيل.

ثالثًا: مستقبل النظام الدولي في ضوء أزمة أوسيتيا الجنوبية:

يحفل تاريخ العلاقات الدولية بأزمات مفصلية عديدة مثّلت نقطة تحول في النظام الدولي وعلاقات القوى فيه.

(١٦) Novosti Press. August 12th. 2008.

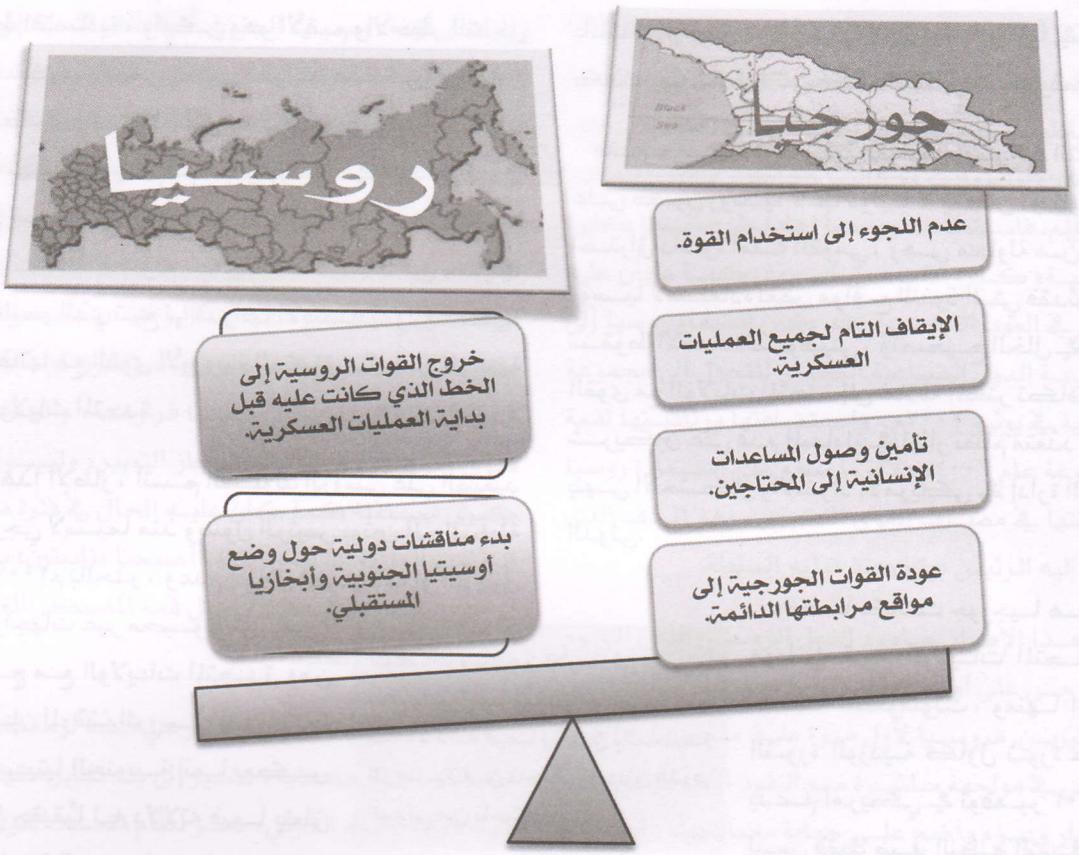

المبادئ الستة التي تضمنتها خطة السلام بين روسيا وجورجيا

ولم تكن هذه النقاط المفصلية وليدة اللحظة، ولكنها كانت دومًا نتاج عملية تطور للأحداث والتفاعلات وتوازنات القوى. ومنها على سبيل المثال حرب الثلاثين عامًا التي انتهت بصلح وستفاليا عام ١٦٤٨م، وكذلك الحرب الألمانية الفرنسية والهزيمة الموجعة لفرنسا عام ١٨٧٠م، وفي العصر الحديث الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥م)، ثم ما يُعرف بانتهاء الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١م.

ورغم أن المواجهة الروسية الجورجية التي اندلعت إثر القصف الذي قامت به جورجيا لأوسيتيا الجنوبية في ليل الثامن من أغسطس ٢٠٠٨م، تبدو أزمة إقليمية ولا ترقى بالمعايير العسكرية إلى الأزمات الدولية السابق الإشارة إليها، إلا إنها لا تقل عنها من حيث دلالاتها السياسية، لاسيما فيما يتعلق بمستقبل النظام الدولي والقوى الفاعلة فيه، والتي يمكن إيجازها في بُعدين أساسيين:

(١) عودة روسيا إلى مصافّ القوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي:

عقب حقبتي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، واللتين شهدتا انهيارًا سريعًا في القدرات الروسية الاقتصادية والعسكرية، ودرجة حادة من عدم الاستقرار السياسي لم تشهدها روسيا منذ انتهاء الحرب الأهلية، وإعلان قيام الاتحاد السوفييتي مطلع العشرينيات من القرن الماضي، أوضحت الأزمة أن روسيا استعادت مكانتها كقوة كبرى قادرة على الدفاع عن مصالحها وحلفائها، وفرض إرادتها في هذا الخصوص.

فلقد التزمت روسيا الصمت طويلاً إزاء التدخل الأمريكي في المجال الحيوي لها، والمتمثل في جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، والذي اتخذ أبعادًا ليس

فقط اقتصادية، ولكن وهو الأهم والأخطر التدخل العسكري المباشر في صورة قواعد عسكرية، وتعاون عسكري واسع النطاق مع عدد من هذه الدول، وفي مقدمتها جورجيا. فلم تكن روسيا في ذلك الوقت في وضع يسمح لها بمواجهات عنيفة، ولو دبلوماسية، مع الولايات المتحدة. ولم تكن قد تعافت بعدُ من كبوتها على النحو الذي تتيح لها قدراتها الاقتصادية والعسكرية وعلاقاتها مع القوى الأوروبية الكبرى مثل هذه المواجهة مع الولايات المتحدة.

في هذا الإطار، اتسم السلوك الروسي على الصعيد الخارجي لاسيما منذ وصول الرئيس بوتين إلى السلطة عام ٢٠٠٠م بالحذر، وعدم إطلاق التهديدات أو الدخول في مواجهات غير محسوبة أو مأمونة النتائج مع الولايات المتحدة. ومن ثم فإن الموقف الروسي من الأزمة في أوسيتيا الجنوبية إنما يعكس تغيرًا حقيقيًّا له دلالاته فيما يتعلق بالسياسة الروسية من ناحية وتوازن القوى الدولية من ناحية أخرى.

الموقف الروسي من الأزمة في أوسيتيا الجنوبية إنما يعكس تغيرًا حقيقيًّا له دلالاته فيما يتعلق بالسياسة الروسية من ناحية، وتوازن القوى الدولي من ناحية أخرى.

فرغم تصاعد حدة السلوك اللفظي من جانب الولايات المتحدة، وتهديدها ووعيدها بمعاقبة روسيا وعزلها عن العالم، فإن شيئًا من هذا لم يحدث، ولم تفلح هذه التهديدات في إثناء روسيا عن موقفها. فإزاء التهديد الأمريكي بضم جورجيا إلى حلف الأطلنطي مستقبلاً، وما صاحبه من مناورات أمريكية أوكرانية في البحر الأسود، والمضي قدمًا في مشروع الدرع المضاد للصواريخ مع بولندا والتشيك، الذي تعتبره روسيا موجهًا إليها وتهديدًا مباشرًا لأمنها القومي، وكذلك السلوك اللفظي المتغطرس للرئيس الأمريكي ووزيرة خارجيته تجاه روسيا والذي لم يعد مقبولاً ليس فقط من جانب روسيا، بل ومن العالم أجمع؛ ثبتت روسيا على موقفها بل وصعّدت من ردود أفعالها هي الأخرى، وذلك بتوعد بولندا بإمكانية استخدام السلاح النووي ضدها، وتعليق تعاون روسيا مع حلف الأطلنطي، ثم الاعتراف باستقلال كل من أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا في خطوة كانت بعيدة تمامًا عن كافة التقديرات والتوقعات.

فقد عكست الأزمة رغبة القيادة الروسية في التأكيد على كون روسيا لاعبًا دوليًّا لا يمكن تجاوزه، أو اختراق دائرة أمنه القومي، وهي محاولة من جانب روسيا لاستعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها منذ سقوط الاتحاد السوفييتي، وتصحيح الخلل في توازن القوى مع الولايات المتحدة إلى علاقة أكثر تكافؤًا بين شريكين على قدم المساواة في إطار نظام متعدّد القوى ينهي الاحتكار والانفراد الأمريكي في إدارة الشأن الدولي.

وكما كانت جورجيا هي أول موطئ قدم للولايات المتحدة في منطقة الكومنولث، ومنها انتقلت الثورة الوردية كأول ثورة ملونة بدعم أمريكي في نوفمبر ٢٠٠٣م، ليس فقط ضد النظم التسلطية، ولكن ضد النفوذ الروسي، إلى أوكرانيا عام ٢٠٠٤م ثم قيرجيزستان عام ٢٠٠٥م، فإن تحجيم النفوذ الأمريكي بها سيكون بداية الانحصار والانكسار الأمريكي في المنطقة بأسرها. وقد عبر وزير الخارجية سيرجي لافروف صراحة عن ذلك في قوله: «إننا ندرك أن جورجيا الحالية وليدة لمشروع الولايات المتحدة الخاص، كما ندرك أن الولايات المتحدة قلقة على مصير هذا المشروع».

ساعد على ذلك التحسن الملحوظ في أداء الاقتصاد الروسي منذ عام ٢٠٠٠م، والذي وصل إلى حد الطفرة: حيث حقق الاقتصاد الروسي معدل نمو بلغ حوالي ٧٪ سنويًّا منذ عام ٢٠٠٣م، وفائضًا في الميزان التجاري على مدى السنوات الأخيرة وصل خلال الفترة من يناير - مايو ٢٠٠٨م فقط إلى ٨٤.١ مليار دولار، وفائضًا في الميزانية الفيدرالية بلغ ٧٥ مليار دولار عام ٢٠٠٧م. كما تحتفظ روسيا بثالث أكبر احتياطي عالمي من الذهب والعملات

الصعبة (٥٩٧.٣ مليار دولار في أغسطس ٢٠٠٨م).[١٧] كذلك، استعادت المؤسسة العسكرية الروسية هيبتها وانضباطها، وتطورت قدراتها العسكرية بشكل ملحوظ، واستعادت مكانتها كأكبر مُصدر للسلاح في العالم. فاستطاعت روسيا إعادة طرح نفسها كقوة «أوروبية» كبرى ذات عمق آسيوي كما كان عليه الحال في العهد القيصري. وقد كان انضمام روسيا إلى مجموعة الدول الصناعية الكبرى لتتحول إلى مجموعة الثمانية في يونيو ٢٠٠٢م، واستضافتها ورئاستها لقمة المجموعة عام ٢٠٠٦م دلالة واضحة على استعادة روسيا لمكانتها في مصافّ القوى الكبرى، وهو الهدف الذي سعى إليه الرئيس بوتين منذ توليه السلطة.

في هذا الإطار جاء رد الفعل الروسي على الهجوم الجورجي على أوسيتيا الجنوبية حاسمًا إلى حد أذهل الكثيرين. فروسيا لأول مرة منذ سبعينيات القرن الماضي في مواجهة مباشرة مع النفوذ الأمريكي، وفي إصرار وعزم واضح على حماية مصالحها في منطقة كانت جزءًا منها حتى زمن ليس ببعيد، مؤكدة قدراتها ومكانتها كقوة كبرى.

(٢) إرهاصات توازن جديد للقوى في إطار نظام دولي تعددي:

إن تحدّي روسيا الواضح للضغوط الأمريكية، والذي بدا غير متوقع، ليس فقط من جانب جورجيا بل والولايات المتحدة ذاتها، واستمرار التصعيد بين البلدين، يشير إلى بداية الانكسار الأمريكي، وانتهاء الهيمنة الأمريكية على الشئون الدولية والإقليمية، ربما لأسباب أخرى لا علاقة لها بالأزمة في أوسيتيا، منها مشكلاتها الداخلية الاقتصادية والاجتماعية، والتي بدأت تطفو على السطح تدريجيًّا إلى جانب فشلها في إدارة حملاتها العسكرية في أفغانستان والعراق. وهو أمر يبدو طبيعيًّا، فتتبع تاريخ العلاقات الدولية وتطورها يؤكد على أن سيطرة أي قوة على قمة النظام الدولي مهما طالت مدتها إلى زوال.

ولعل أزمة أوسيتيا الجنوبية في ذلك تشبه إلى حد كبير أزمة العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م، والتي كشفت بوضوح التغير في النظام الدولي آنذاك، وكانت إحدى علامات هذا التغير، وذلك بانتقاله من نظام تعددي إلى نظام ثنائي القطبية. فضغط القوتين العظميين، الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، على فرنسا وبريطانيا لوقف القتال والانسحاب من مصر كان أول مؤشر واضح على أن الدولتين لم تَعُدا على قمة النظام الدولي، ولا سيدتا قرارهما، وأنهما صارا قوًى «من الدرجة الثانية» إذا جاز التعبير، وليسوا قوى كبرى مستقلة كما كان عليه الحال في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، وأنهما أصبحتا «تابعتين» بدرجة أو أخرى لنفوذ قوة عظمى تحتل قمة المعسكر الغربي، وهي الولايات المتحدة.

فأزمة أوسيتيا الجنوبية تعتبر هي أيضًا أزمة كاشفة ونقطة تحول مفصلية، تشير إلى بدء تغير حقيقي في هيكل النظام الدولي، نحو نظام متعدد القوى على غرار ذلك الذي ساد العلاقات الدولية في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين.

وتعتبر روسيا فاعلاً محوريًّا في هذا النظام، فرغم أن التناقض الأيديولوجي انتفى بين الولايات المتحدة وروسيا بانهيار الاتحاد السوفييتي، ورغم وجود مصالح وتفاهمات مشتركة بين البلدين، إلا إن التناقض الحضاري والمصلحي مازال قائمًا بينهما. ومن ثم فإن الصراع الدولي سوف يستمر بينهما وسوف يكون أكثر وضوحًا في منطقة المجال الحيوي لروسيا المتمثلة في جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق؛ حيث ثاني أكبر احتياطي نفطي بعد منطقة الشرق الأوسط في منطقة بحر قزوين. فالصراع في المستقبل هو صراع على مصادر الطاقة. ولم يكن وجود الولايات المتحدة في الخليج واحتلالها للعراق، وتدخلها في منطقة الكومنولث إلا لهذا الهدف.

كما بدا واضحًا أيضًا أن تقاربًا متزايدًا وربما تحالفًا مستقبليًّا بدأ في التطور بين روسيا وعدد من الدول

(١٧) Novosti Press. August 22nd. 2008.

الأوروبية التي تشهد نموًا في القوى اليمينية الطامحة لدور أوسع نطاقًا وأكثر استقلالية عن الولايات المتحدة، وفي مقدمتها ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وربما أسبانيا أيضًا. وفي أثناء قمة حلف الأطلنطي في أبريل ٢٠٠٨م عند بحث انضمام أوكرانيا وجورجيا إلى الحلف عارضت ألمانيا وفرنسا وأسبانيا وإيطاليا والبرتغال وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورج ضم الدولتين إلى خطة العمل لنيل العضوية، التي تعتبر مرحلة إلزامية على طريق الانضمام إلى الحلف؛ تجنبًا لإفساد علاقاتها مع روسيا. وهو أمر يدل على تنامي التناقضات بين أوروبا والولايات المتحدة من ناحية، وعلى التقارب بين روسيا وعدد من الدول الأوروبية الهامة والمؤثرة على الساحة الأوروبية من ناحية أخرى.

فالاتحاد الأوروبي، وعلى خلاف ما يتوقعه الكثيرون، لن يتمكن من لعب دور سياسي يعتد به كفاعل دولي للاعتبارات السابق الإشارة إليها، وربما يستمر كعملاق اقتصادي إلا إنه لن يستطيع الوصول إلى رؤية موحدة وأولويات مشتركة فيما يتعلق بشئونه الخارجية والأمنية، وستظل للأولويات الوطنية الغلبة في هذا الصدد، خاصة مع التوسع المطرد في عضويته، وفي هذا الإطار سوف يحدث حتمًا تقارب وتفاهم بين روسيا وعدد من الدول الأوروبية الكبرى.

إن المواجهة التي بدأت بين روسيا والولايات المتحدة خلال أزمة أوسيتيا الجنوبية هي إيذان ببدء حقبة جديدة في العلاقات الدولية تتسم بتعدد القوى؛ حيث تتراجع الهيمنة الأمريكية، وتلعب روسيا وربما الصين وعدد من الدول الأوروبية دورًا مهمًا وفعالاً في الشئون الدولية والإقليمية. وسوف تتضح معالم هذا التغيير، وتتأكد خلال السنوات القادمة، وما تنطوي عليه من تفاعلات لاسيما بين روسيا والولايات المتحدة.

معلومات إضافية

أهم الأحداث منذ اندلاع الحرب، وحتى اعتراف موسكو باستقلال أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا:

الجمعة ٨ أغسطس ٢٠٠٨م:

- هجوم جورجي على أوسيتيا الجنوبية. ومعارك عنيفة بين القوات الأوسيتية والجورجية حول العاصمة تسخينفالي شارك فيها الطيران.
- عمليات قصف روسية لمدينة غوري الجورجية ومطار مارنيولي العسكري بشرق جورجيا.
- موسكو تندد بحالات «التطهير العرقي».
- نداءات دولية لوقف الأعمال العسكرية.
- اجتماع غير ناجح لمجلس الأمن الدولي للتوصل لقرار بشأن الأزمة.

السبت ٩ أغسطس:

- اندلاع معارك عنيفة في أوسيتيا الجنوبية وروسيا تقصف غوري ومرفأ بوتي الجورجي على البحر الأسود.
- جورجيا تعتبر نفسها في «حالة حرب»، وتأمر بسحب جنودها البالغ عددهم ٢٠٠٠ جندي من العراق.
- هجوم قوات أبخازيا على ممرات كودوري الجزء الوحيد في المنطقة الانفصالية الخاضع لسيطرة الجورجيين.
- رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين يبرر التدخل الروسي «بالسياسة الإجرامية» التي تنتهجها جورجيا.
- جورجيا تطلب «مساعدة دولية عاجلة».
- الاتحاد الأوروبي يحذر روسيا مؤكدًا أن استمرار العمليات العسكرية «سيؤثر» على علاقاتهما.
- فرنسا تدعو إلى اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي الأربعاء، وترسل وزير خارجيتها برنار كوشنر في مهمة وساطة للخروج من الأزمة.
- دول البلطيق الثلاث، ليتوانيا وأستونيا ولاتفيا مع بولندا تطالب الاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي بمعارضة «السياسة الإمبريالية» لروسيا.
- فشل اجتماع جديد لمجلس الأمن الدولي، والأمين العام للأمم المتحدة يدعو إلى إنهاء العمليات العسكرية.
- أذربيجان تعلق صادراتها النفطية عبر المرافئ الجورجية.
- الرئيس الجورجي ميخائيل ساكاشفيلي يقترح وقفًا لإطلاق النار على روسيا التي تطالب بانسحاب القوات الجورجية من منطقة النزاع.

الأحد ١٠ أغسطس:

- استمرار المعارك العنيفة في أوسيتيا الجنوبية وعمليات قصف روسية لممرات كودوري على مرفأ بوتي، ولمطار عسكري قرب تبليسي.
- تبليسي تعلن إرسال ١٠٠٠ جندي روسي إضافي وسفن حربية إلى جورجيا.
- السلطات الأوسيتية الجنوبية تعلن سقوط ١٦٠٠ قتيل في تسخينفالي، والسفارة الروسية في تبليسي تقول: إن «ما لا يقل عن ٢٠٠٠ مدني» قتلوا. وتبليسي تقدر الخسائر الجورجية بـ٩٢ قتيلاً.
- تسخينفالي تخضع لسيطرة الجيش الروسي، وجورجيا تسحب قواتها من أوسيتيا الجنوبية وتطالب بوساطة الولايات المتحدة.

- اتفاق بين روسيا وجورجيا على إقامة ممرات إنسانية لإجلاء الجرحى واللاجئين.
- البيت الأبيض يحذر روسيا من أن «تصعيدها غير المتكافئ والخطير» للنزاع في أوسيتيا الجنوبية سينعكس بشكل كبير على علاقاتهما.
- مرسوم صادر عن الرئيس الأبخازي سيرغي باغابش يعلن أبخازيا في «حالة حرب» على جزء من أراضيها الأحد لمدة عشرة أيام.
- ميدفيديف يندد بما وصفه بـ«إبادة» في أوسيتيا الجنوبية.
- ساكاشفيلي يدعو الحلف الأطلسي والأمم المتحدة والولايات المتحدة إلى مساعدة بلاده. وتبليسي تدعو روسيا إلى الشروع في مفاوضات، وتأمر قواتها بوقف إطلاق النار. وفي المقابل موسكو تؤكد أن القوات الجورجية تابعت إطلاق النار.
- أبخازيا تقول: إن جورجيا حشدت ٤٠٠٠ جندي على امتداد حدودهما، وسلطات جورجيا تتهم موسكو بقصف مطار تبليسي الدولي وروسيا تنفي.
- اتصال مباشر بين وزيري خارجية روسيا وجورجيا.
- تبليسي تسحب ١٠٠٠ جندي من العراق على أن تستكمل سحب سائر جنودها لاحقًا.
- واشنطن تتهم موسكو بالسعي لإسقاط النظام الجورجي، وشن حملة «ترهيب» في جورجيا، وموسكو ترفض هذه الاتهامات.
- وزارة الدفاع الروسية تعلن إغراق سفينة حربية جورجية قاذفة للصواريخ كانت تحاول مهاجمة سفن حربية روسية.
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر تعلن نزوح حوالي ٤٠ ألف شخص عن ديارهم جراء النزاع.
- رئاسة الأركان الروسية تعلن أن جورجيا تسحب قواتها من تسخينفالي عاصمة أوسيتيا الجنوبية التي بسطت قوات حفظ السلام الروسية سيطرتها على «القسم الأكبر منها».
- وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنر يصل تبليسي، ويدعو إلى إيجاد وسائل من أجل وقف إطلاق النار فورًا في النزاع القائم بين جورجيا وروسيا، ويقدم خطة سلام من ثلاث نقاط يدعمها الاتحاد الأوروبي.

الاثنين ١١ أغسطس:

- مقتل وإصابة عدة جنود روس في قصف جورجي لعاصمة أوسيتيا الجنوبية.
- الطيران الروسي يقصف قاعدة عسكرية في ضاحية العاصمة الجورجية تبليسي. وأكثر من ٥٠ طائرة للقوات الروسية تحلق فوق الأراضي الجورجية.
- وزارة الداخلية الجورجية تعلن أن مدينة غوري الجورجية تتعرض لقصف «كثيف» من المدفعية والطيران الروسيين، وأن قوات برية تستعد لشن هجوم عليها.
- الرئيس ميدفيديف يعلن انتهاء العملية العسكرية الروسية.
- القيادة العسكرية الروسية تعلن توقف تقدم قواتها، لكنها ستبقى في المواقع التي تتمركز فيها.
- روسيا وجورجيا تقبلان خطة السلام التي عرضها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، وتنص على انسحاب كامل من جانب القوات الروسية والجورجية، مع رفض تبليسي مفاوضات لاحقة حول وضع أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية.

الثلاثاء: ١٢ أغسطس:

- الدبابات والمدرعات الروسية تقوم بدوريات في غوري، وسكان في المدينة يتحدثون عن أعمال نهب.

الأربعاء ١٣ أغسطس:

- الرئيس الأمريكي جورج بوش يؤكد تمسكه بوحدة وسلامة أراضي جورجيا.

الجمعة ١٥ أغسطس:

- الرئيس الجورجي يوقع اتفاق وقف إطلاق النار مع روسيا خلال زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس التي حملت إليه توضيحات من الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي حول بعض بنود الاتفاق.

السبت ١٦ أغسطس:

- الرئيس الروسي يوقع خطة وقف إطلاق النار.
- القوات الروسية تعزز وجودها في الأراضي الجورجية، وتتمركز على بعد حوالي ثلاثين كيلو مترًا من العاصمة تبليسي.

الأحد ١٧ أغسطس:

- الغرب يصعّد لهجته حيال موسكو؛ لتنهي وجودها العسكري في جورجيا، والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل تؤكد أن جورجيا «ستصبح عضوًا في حلف شمال الأطلسي».

الاثنين ١٨ أغسطس:

- موسكو تؤكد أنها بدأت سحب قواتها، وتبليسي تتهمها بانتهاك شروط وقف إطلاق النار والتوغل أكثر داخل أراضيها.

الثلاثاء ١٩ أغسطس:

- اجتماع طارئ لحلف شمال الأطلسي على مستوى وزراء الخارجية في العاصمة البلجيكية.
- موسكو تنتقد إعلان الحلف الأطلسي الذي أكد أنه لا يستطيع مواصلة علاقاته مع روسيا «وكأن شيئا لم يكن».

الأربعاء ٢٠ أغسطس:

- موسكو تعلن استمرار سحب قواتها من روسيا وسط تشكيك غربي، وتجمد تعاونها العسكري مع الناتو.

الخميس ٢١ أغسطس:

- أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية تطلبان من روسيا الاعتراف باستقلالهما.

الجمعة ٢٢ أغسطس:

- روسيا تعلن استكمال سحب قواتها من جورجيا، وتبليسي تنفي، وواشنطن وباريس تتهمان موسكو بعدم الالتزام بخطة وقف إطلاق النار.

السبت ٢٣ أغسطس:

- هيئة الأركان الروسية تعرض خريطة بالمواقع التي ستحتفظ بها القوات الروسية على الطريق الاستراتيجي الواصل بين العاصمة تبليسي والبحر الأسود، وتتهم جورجيا بالإعداد لعمليات عسكرية جديدة ضد أوسيتيا الجنوبية.

الأحد ٤٢ أغسطس:

- الرئيس الفرنسي يدعو نظيره الروسي إلى سحب قواته سريعًا من مرفأ بوتي الجورجي المطل على البحر الأسود.
- انفجارات عنيفة في عاصمة أوسيتيا الجنوبية تسخينفالي قيل: إنها لذخيرة جورجية صودرت أثناء الحرب.

الاثنين ٢٥ أغسطس:

- البرلمان الروسي بمجلسيه يؤيد بالإجماع الاعتراف باستقلال جمهوريتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية.
- جورجيا تندد بقرار البرلمان الروسي، وتحذر من نتائجه «الكارثية».
- ميدفيديف يهدد بقطع العلاقات مع حلف شمال الأطلسي.

الثلاثاء ٢٦ أغسطس:

- الرئيس الروسي يوقع مرسومين فيما يتعلق باعتراف الاتحاد الروسي باستقلال إقليمي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية عن جورجيا.

المصدر:

موقع «الجزيرة نت» http://www.aljazeera.net